تاريخ النشر: 2018/03/11

صحيفة الخليج

الخبير الاقتصادي طلال أبوغزاله (الإمارات تقود التحوّل المعرفي... والضرائب مسؤولية تجاه المجتمع)

دبي: سامي مسالمة

أكد الخبير الاقتصادي، طلال أبوغزاله، المدير التنفيذي لمجموعة طلال أبوغزاله، أن دولة الإمارات تعتبر أفضل نموذج في المنطقة ومن الأفضل على مستوى العالم في التحول نحو المعرفة الرقمية وبناء مجتمع معرفي قائم على الإبداع والتطور والاختراع، والذي سيشكل في المستقبل المقياس الأول لدرجة تطور الدول والمجتمعات، مشيراً إلى أنه كي تبقى الإمارات في المقدمة فالمطلوب تحويل الشعار القائل «نعمل بجهد أكبر لنبقى في المقدمة» إلى واقع فعلي.

وأشاد أبوغزاله في حوار خاص مع «الخليج» بالمبادرات الحكومية التي تتفرد بها الإمارات على مستوى المنطقة، ما يجب أن يجعل منها قدوة لباقي دول المنطقة، ومثال ذلك مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتثبيت الرسوم الحكومية للحكومة الاتحادية وحكومة دبي، لمدة ثلاث سنوات، موضحا أن إيراد الدول لا يجب أن يأتي من الرسوم، بل يجب أن يكون من مصادر أخرى أهمها الإنتاجية والربحية، كما يجب أن يكون دور الدولة دائما "كيف تتيح بيئة استثمارية لمزيد من هذه الإنتاجية والربحية".

كما أوضح أبوغزاله أن مفهوم الضرائب في الوقت الحالي يجب أن يخرج من دائرة النظريات والاجتهاد، وأن تكون التجربة والخبرة هما مقياس الحكم على مدى فعالية فرض ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب، والتجربة تشير وتقول إن كل الدول ذات الاقتصادات المتقدمة تطبق الضريبة المضافة والنتيجة ازدهار اقتصادي على صعيد مختلف القطاعات، فالضريبة هي نوع من المسؤولية الفردية تجاه المجتمع، رافضا في الوقت ذاته الدعوات التي تطالب بإعفاء بعض القطاعات التي وصفها «بالترفية» مثل الذهب والمجوهرات، مشددا على أن هذه القطاعات يجب أن تطبق عليها الضريبة قبل غيرها.

وحول الحمائية والقرارات الاقتصادية التي أخذها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أكد أبوغزاله أن بإمكان أي دولة في العالم أن تقاضي ترامب من خلال نظام تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، إذ بإمكان أي دولة أن تشتكي أي دولة تخالف قوانين تحرير التجارة، وما قرره ترامب من قرارات آخرها فرض رسوم جمركية على واردات الصلب والألمنيوم هو مخالفة لقوانين وأنظمة تحرير التجارة، إضافة

إلى انه لا يجوز فرض رسوم جمركية تعجيزية تضر بتنقل البضائع والخدمات بين الدول، ولذلك تستطيع أي دول تتضرر من هذا القرار أن تشتكي وتأخذ حكما وتعويضات، والسؤال: هل من مبادر؟... وفيما يلي نص الحوار:

كيف ترى اقتصاد دولة الإمارات في الوقت الراهن، وما هي توقعاتك المستقبلية؟

قناعتي تقوم على أن المستقبل هو للدول التي تستطيع أن تتحول إلى مجتمعات معرفية، وأفضل نموذج في المنطقة، ومن أفضلها على الصعيد العالمي دولة الإمارات بما تملكه من تنوع اقتصادي، كما أن تركيز حكومة الإمارات على ترسيخ مفهوم الإبداع والتطور والاختراع في المجتمع سيساهم في سرعة التحول إلى مجتمع قائم على المعرفة الرقمية، والذي بدوره سيكون مقياسا لتطور الدول في المستقبل القريب. الأمم المتحدة كانت تصنف الدول إلى دول نامية وأقل نمواً وفقيرة وغنية، حسب المؤشرات الاقتصادية، أما الآن فالفجوة الوحيدة كمعيار لمستقبل الدول هو المعرفة الرقمية، ولذلك نجد أن إحدى منظمات الأمم المتحدة «الاتحاد الدولي للاتصالات» يدير سنويا تقريرا عن عدد المواطنين الرقميين في كل دولة، ما يطلق عليه «البشر المعرفيين» أو الذين ولدوا معرفيين، وعلى صعيدنا العربي سيكون هنالك ثورة في التعليم ستواجه كل مؤسساتنا التعليمية اذا لم ندرك التغيير الذي حصل بعد ثورة المعرفة، وهذا ما تتفطن له الإمارات من خلال مبادرات مستمرة في مجال التحول المعرفي.

الرسوم الحكومية

ما الأثر المتوقع لقرارات تثبيت الرسوم الحكومية على الصعيدين الاتحادي والمحلي؟

قرار حكومة الإمارات بتثبيت الرسوم الحكومية هو إجراء سليم جدا، ويجب كذلك أن تقتدي به كل الدول العربية في طريقها نحو التنافسية، لأن إيراد الدول لا يجب أن يأتي من الرسوم، بل يجب أن يكون من مصادر أخرى على رأسها الإنتاجية والربحية، فنحن بحاجة إلى مؤسسات تربح، والحكومة عليها أن تخلق بيئة منتجة مربحة، لأن الدولة التي تستقطب شركات رابحة وناجحة، يكون الوعاء الضريبي لها أوسع ونسبة التحصيل الضريبي تكون أعلى وبذلك دخل الدولة يكون أعلى، كما يجب التركيز على الربح دائما، وكيف نؤمن للقطاع الإنتاجي والاستثماري الربحية ليكون عنصرا داعما للدولة والاقتصاد، فالدول يجب أن تسعد عندما يتوفر فيها شركات تحقق أرباحا مستمرة، فمثل هذه الشركات هي التي تدعم الاقتصاد الوطني على مختلف الأصعدة، مرورا بتوظيف الكوادر واستعمال المواد والأدوات المختلفة بشكل أكبر، إلى جانب مساعدة الدولة في حمل الأعباء عنها من خلال تسديد الضرائب، فلذلك دور الدولة يجب أن يكون دائما "كي تتيح بيئة استثمارية لمزيد من الإنتاجية والربحية".

التجربة والخبرة

بعد أكثر من شهرين على تطبيق «المضافة» ما هي الآثار المتوقعة على الاقتصاد؟ وهل من مبرر لاستمرار الجدل حولها؟

–سنخرج من النظريات والاجتهاد، ونأخذ أمثلة على الدول التي طبقت ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب، سنجد أن كل الاقتصادات المتقدمة في العالم تطبق ضريبة القيمة المضافة، ولا يوجد اقتصاد ناجح في الدنيا لا يوجد لديه ضريبة قيمة مضافة، فإذا كانت ضريبة القيمة المضافة تصرف غير سليم فكيف أمكن لهذه الدول أن تصبح اقتصادات متقدمة؟

وبما يتعلق بالأثر على المواطن فهذا موضوع آخر يجب أن يعالج بطريقة مختلفة، نحن للأسف وبما في ذلك الأمم المتحدة، وبحكم ترؤسي للعديد من منظماتها ولجانها وفرق عملها، كان دائما التوجه هو التنمية ومؤشراتها، ولكن ما هو أثر هذه التنمية على الإنسان؟ تجد دولة فيها نمو ولكن الفقر يزيد، لذلك أنشأت الأمم المتحدة فريقا اسمه «المجلس عالي المستوى في الأمم المتحدة للأثر الاجتماعي للبرامج التنموية» وأنا عضو في هذا الفريق، سندرس الآثار الاقتصادية على المواطن، ونعمل حاليا على إعداد مؤشرات اجتماعية كالأثر الاجتماعي للتنمية على الإنسان، واذا استطعنا القيام بهذا العمل لنقرر ما هو أثر السياسات الاقتصادية، حينها يمكن لنا الحكم على أي قرار ومعرفة أثره الاجتماعي فيما إذا كان مفيدا أو ضارا، وكما يقال «لا يمكن إدارة ما لا يمكن قياسه» فيجب أن تقيس لإدارة أي نشاط، أما الآن فنحن نحكم بالتجربة والخبرة، والتجربة تقول إن كل الدول المتقدمة تطبق الضريبة المضافة وأدت إلى ازدهار اقتصادي واضح.

توزيع العبء على المجتمع

وحينما نتحدث عن ضريبة القيمة المضافة فنحن نتحدث عن طريقة لتوزيع العبء على المجتمع، ولا يجوز أن نقول بأن المجتمع هو فقط للأغنياء أو التجار، أو أصحاب العقارات والأملاك، لأن هناك جزءا من المجتمع هو المستفيد الأكبر أصلاً من خدمات الدولة الطبية والتعليمية وغيرها، فالعبء على الدولة هو من القطاعات الأقل ثروة وبالتالي عليها مسؤولية مجتمعية يجب أن تقوم بها.

باختصار أعتقد أن ضريبة القيمة المضافة تساهم في أن يشعر المواطن أنه مسؤول عما يحصل في الدولة ومسؤول أيضا عن دعم الدولة ويشعر بشعور المواطن الذي يسعى إلى تأدية واجبه ليس فقط معنويا بل ماديا، كذلك هي طريقة لترشيد الاستهلاك، وتفيد في توجيه الإنفاق ووضع الموازنة للإنسان، فالضريبة

ليست ضررا ولكنها أداة لممارسة المواطن لواجبه، وكما يقول فرانكلين روزفلت: «هناك حقيقتان لا مفر منهما: الموت والضرائب»، فالضريبة هي نوع من المسؤولية الفردية تجاه المجتمع.

الذهب والمجوهرات

مؤخراً، ارتفعت أصوات كثيرة تطالب بإعفاء الذهب والمجوهرات من الضريبة للحفاظ على تنافسيتهما، هل تؤيد ذلك؟

رداً على هذا المنطق فيجب علينا إذن تطبيقه على قطاعات أهم من الذهب والمجوهرات، ومثال ذلك صناعات الأغذية والأدوية فهي أهم من الذهب والمجوهرات، لماذا يطبق عليها؟ ولماذا أقوم بتمييز قطاع يمتاز «بالترف»؟ برأيي يجب أن تفرض عليه ضرائب أكثر من القطاعات الأخرى، والعالم كله الآن سوق واحد، وإذا انتقل أي منتج إلى أي مكان في العالم وكان هو الأكثر جودة والأقل سعرا فسأذهب إليه على كل حال، معايير التجارة الدولية واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، تجعل هناك مستوى من المعايير الموحدة في الدول وأنت تختار من دول العالم ما تريد، كما أن الضريبة للأجنبي الزائر مستردة، والنقطة التي تثار أن من الممكن أن تنتقل بعض الصناعات إلى دول أخرى لا أراها سليمة، لأنه تم إلغاء مفعول الزيادة للمنافس الأجنبي عن طريق نظام الاسترداد.

أخوض اليوم معركة بهذا الخصوص في الأردن، قمت بتقديم دراسة في هذا الموضوع، لأن الأردن من الدول القليلة جدا التي لا تفرض ضريبة على المجوهرات، وهذا لا يجوز لأن هذا القطاع هو الأولى بفرض الضريبة من غيره من القطاعات الأخرى.

المستقبل للإنسان العربي

وعلى الصعيد العربي إذا ما أخذنا أيضا مثالا للتطور الرقمي فإن أعلى نسبة له في الوطن العربي تعتبر في المناطق الأكثر فقرا، مخيمات اللاجئين كمثال، حيث يشكل الجهاز الرقمي كل ما يملك في ظل انعدام الخيارات الأخرى، وهذا يقودنا إلى أنه ليس هناك علاقة أساسية بين الغنى وبين المعرفة الرقمية والتقدم ومواجهة التحديات، فمن يقررها هو الإنسان والمجتمع بشكل أساسي، ونحن في الوطن العربي لا يمكن أن نقول إن الدولة الفلانية الغنية استطاعت الوصول إلى التقدم الرقمي بسبب غناها، فهو يختلف من دولة إلى أخرى، والمستقبل برأيي هو للإنسان العربي، وكل ما هو مطلوب من الدولة أن تتيح لهذا الإنسان نقاط وأدوات الاتصال لتجعل منه إنسانا منتجا، فالدولة يجب أن يتحول دورها من تأمين الرعاية بمختلف أشكالها، إلى تأمين الأدوات التي تجعلك منتجا ومخترعا، وهذا يسير في الوطن العربي على مستويات مختلفة وأفراد مختلفين.

قرارات ترامب

برأيك، كيف ترى قرارات الرئيس الأمريكي في سعيه نحو الحمائية، وما هي الآثار المترتبة عليها؟

كل قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بهذا الشأن مستغربة ومستهجنة، ولا يوجد شيء قرره حتى الآن غير مستغرب، وباختصار، إذا كان هنالك جرأة لدى أي دولة في العالم فتستطيع أن تقاضي ترامب في محكمة حسم المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة، وأنا ساهمت في كثير من مؤسسات المنظمة العالمية للتجارة وخدمت في مجلس خبرائها لوضع استراتيجية التجارة العالمية، ولذلك أقول بوضوح: تستطيع أي دولة أن تشتكي أي دولة أخرى تخالف قوانين تحرير التجارة، وما قرره ترامب من قرارات آخرها فرض رسوم جمركية على واردات الصلب والألمنيوم هو مخالفة لقوانين وأنظمة تحرير التجارة.

وكخبير في التجارة العالمية أقول إن هذه ممارسات مخالفة لأنظمة التجارة العالمية والتي تنص على أنه يجب معاملة المنتجات الأجنبية في بلدك كمعاملتك للمنتجات المحلية، إضافة إلى مبدأ ثان وهو أنه لا يجوز فرض رسوم جمركية تعجيزية تضر بتنقل البضائع والخدمات بين الدول، ولذلك تستطيع أي دولة تتضرر من هذا القرار أن تشتكي وتأخذ الحكم والتعويضات، والسؤال هو: هل من مبادر؟

تستطيع أي دولة أن تشتكي والسؤال هو هل من مبادر؟

كخبير في التجارة العالمية أقول، إن هذه ممارسات مخالفة لأنظمة التجارة العالمية، والتي تنص على أنه يجب معاملة المنتجات الأجنبية في بلدك كمعاملتك للمنتجات المحلية، بالإضافة إلى مبدأ ثانٍ وهو أنه لا يجوز فرض رسوم جمركية تعجيزية تضر بتنقل البضائع والخدمات بين الدول، ولذلك تستطيع أي دولة تتضرر من هذا القرار أن تشتكي وتأخذ حكماً وتعويضات.

المستقبل

هو للدول التي تستطيع أن تتحوّل إلى مجتمعات معرفية، وأفضل نموذج في المنطقة، ومن أفضلها على الصعيد العالمي هو دولة الإمارات بما تملكه من تنوع اقتصادي، كما أن تركيز حكومة الإمارات على ترسيخ مفهوم الإبداع والتطور والاختراع في المجتمع سيسهم في سرعة التحوّل إلى مجتمع قائم على المعرفة الرقمية، والذي بدوره سيكون مقياساً لتطور الدول في المستقبل القريب.

بعد أكثر من شهرين على تطبيق «المضافة» هل يستمر الجدل؟

سنخرج من النظريات والاجتهاد، ونأخذ أمثلة على الدول التي طبقت ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب، سنجد أن كل الاقتصادات المتقدمة في العالم تطبق ضريبة القيمة المضافة، ولا يوجد اقتصاد ناجح في الدنيا لا يوجد لديه ضريبة قيمة مضافة، فإذا كانت ضريبة القيمة المضافة تصرفاً غير سليم فكيف أمكن لهذه الدول أن تصبح اقتصادات متقدمة؟

استمرار التقدم والتحول

رداً على سؤال حول آثار الأوضاع الراهنة على الصعيدين الإقليمي والعالمي على الإمارات والوطن العربي قال أبوغزاله: التحديات هي فرص ودائما من يخلق هذه التحديات هو التغيير، ولا نستطيع إلا أن نقول إننا أمام دولة ومنطقة فيها تقدم ونمو مستمرين، وبذلك يكون أكبر تحد هو استمرار نسبة ودرجة التقدم والتحول، فالدول عادة عندما تشعر بأنها وصلت إلى مرحلة معينة ترتاح، لكن الراحة في التقدم جريمة، لأن الشعار يجب أن يكون «نعمل بجهد أكبر لنبقى في المقدمة» وكي يبقى اقتصاد الإمارات في المقدمة فالمطلوب أن تعمل بجهد مستمر، وهو أكبر تحد يواجه دولة تنمو بشكل إيجابي.

التغيرات الإقليمية قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، والفيصل في الموضوع هو قرار الدولة ذاتها، فكل منا يستطيع أن يستفيد من كل ظرف موجود إيجابا أو سلبا، فالقرار يعتمد عليك، ويجب ألا يحمل أحد مسؤولية فشل أحد آخر، فالمشاكل في المنطقة يجب أن تتيح لنا فرصا جديدة للنمو، وعلى سبيل المثال نحن في مؤسسة طلال أبوغزاله كانت نسبة نمونا بالعادة 10% سنويا، ولكن في الظروف الأخيرة وصلنا إلى نمو سنوي 15%، لأننا استطعنا ان نحول خدماتنا لتناسب احتياجات المنطقة، والظروف الصعبة يجب أن تدفع بنا إلى توفير خدمات جديدة واستشراف أسواق جديدة وأسلوب جديد، بالإضافة إلى أن تجعلك إنسانا أكثر اضطرارا للإنتاج.

نصيحة للشباب

قال طلال أبوغزاله: رسالتي إلى الشباب العربي، لست محتاجا إلى حكومتك ولا إلى ممول ولا أي إنسان ليدعمك، فأنت تستطيع أن تصبح أفضل من أي رجل أعمال وتصبح ما تريد إذا ما أخذت القرار لتكون كذلك، وأتمنى أن نصبح أمة مخترعين، والشباب العربي أمامه فرصة للإبداع دون الحاجة إلى أحد، سوى إلى إرادة واجتهاد تحول أفكاره إلى واقع.

موسوعة إلكترونية عربية

قال طلال ابوغزاله انه ومن منطلق شعورنا بأهمية اللغة العربية، عملنا منذ 10 أعوام وما زلنا على إنتاج موسوعة الكترونية عربية للمحتوى العربي "تاغيبيديا" لان المحتوى الحالي في "ويكيبيديا" هو حوالي 300 ألف مقالة، ونحن اليوم أنشأنا موسوعة رقمية تضم مليون و200 ألف مقالة ومبوبة بحيث يسهل الرجوع إليها، تشمل شتى المجالات العلمية، والأدبية، والاقتصادية، والفنية، والرياضية، والثقافية، والمعرفية، والأعمال، والخدمات المهنية، وحقوق الملكية الفكرية، والاعلام والمحاسبة، وغيرها، بالاضافة إلى أن كل ما في هذه الموسوعة مدقق ومفيد وخالي من المحتوى الضار، وسنقوم بافتتاحها رسميا للاستعمال الحر والمجاني خلال شهر حزيران من العام الجاري.

100 مكتب

نحن نعتبر أكبر مؤسسة في العالم في الكثير من المجالات، من أبرزها تقديم الخدمات المهنية في مجالات المحاسبة والاستشارات الإدارية ونقل التكنولوجيا والتدريب والتعليم والملكية الفكرية والخدمات القانونية وتقنية المعلومات والتوظيف والترجمة والنشر والتوزيع، وقد تجاوز عدد مكاتبنا ال100 مكتب في مختلف أنحاء العالم، وقد انتقلنا إلى استراتيجية جديدة تركز أولا على محو الأمية الرقمية في الدنيا من خلال دبلوم طلال أبوغزاله لتقنية المعلومات والاتصالات، ونعلم أيضا اللغة العربية وسننشئ مراكز في مختلف أنحاء العالم لتعليم اللغة العربية وقد أنتجنا برنامجا موازيا لامتحان المستوى العالمي للغة الانجليزية ولكن بالعكس، وهو شهادة إتقان اللغة العربية، فهنالك الكثير من المؤسسات التي تعلم اللغة العربية ولكن ليس هناك امتحان مستوى، فلذلك أنشأنا امتحان المستوى هذا، إضافة إلى أننا سنقوم أيضا بتعليم اللغة الانجليزية والصينية.

See more:

http://www.alkhaleej.ae/economics/page/5e6376b9-7a18-4166-b779-1ec2e478e2da#sthash.HB6g0AT9.dpuf